الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4479 | الخميس | 26 جمادى الآخرة 1444 هـ | 19 يناير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

مع نظرة مستقبلية مستقرة

«فيتش» تثبت تصنيفها الائتماني السيادي للكويت عند «AA-»

نقاط القوة الرئيسية تكمن في ميزانية البلاد المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي

الجمود المؤسسي المتكرر والقيود السياسية على الإصلاحات أبرز النقاط السلبية

أكّدت وكالة "فيتش" الدولية، تصنيفها الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة "AA-" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت الوكالة في تقريرها إن نقاط القوة الرئيسية في التصنيف الائتماني للكويت تكمن في ميزانياتها المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي في حين تشمل نقاط الضعف الرئيسية الجمود المؤسسي المتكرر والقيود السياسية على الإصلاحات التي من شأنها معالجة التحديات المالية والهيكلية الناجمة عن الاعتماد الكبير على النفط ودولة الرفاهية السخية والقطاع العام.

كما تناول التقرير كذلك عدة محاور جاءت كالتالي:-

ميزانية عامة قوية بشكل استثنائي

من المرجح أن تظل الميزانية العامة في دولة الكويت من بين أقوى الميزانيات السيادية التي تصنفها الوكالة، على الرغم من التقلبات الحادة في أسعار النفط منذ عام 2014. وتتوقع الوكالة أن يصل صافي الأصول السيادية الخارجية التي تُديرها الهيئة العامة للاستثمار إلى ما نسبته 470% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2024-2022، وهو الأعلى بين جميع الدول السيادية المصنفة من قبل الوكالة. ويتم الاحتفاظ بمعظم الأصول الأجنبية في صندوق احتياطي الأجيال القادمة، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار، والتي تدير أيضًا أصول صندوق الاحتياطي العام.

وتتوقع الوكالة أن ينخفض إجمالي الدين الحكومي إلى أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 22/2023، فيما يبلغ متوسط إجمالي الدين الحكومي لدى أقرانها في التصنيف "AA" ما نسبته 49%. ومع ذلك، وبافتراض إقرار قانون الدين العام، وإصلاح مالي محدود، وانخفاض أسعار النفط، تتوقع الوكالة أن يتضاعف الدين الحكومي إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 24/2025 وأن يرتفع إلى أكثر من تلك النسبة في السنوات اللاحقة.

التحديات الهيكلية للمالية العامة

تُشكّل النفقات الجارية أكثر من 70% من إجمالي الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الرواتب والدعوم الحكومية، ويعمل قرابة 80% من المواطنين الكويتيين في القطاع العام. وسيبقى سعر التعادل للموازنة العامة (باستثناء دخل الاستثمار) مرتفعًا (عند حوالي 80 دولارًا أمريكيًا للبرميل)، وسيُشكل العجز الأولي غير النفطي نحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (وتُشير تلك النسبة إلى عجز الموازنة العامة بعد استبعاد الإيرادات النفطية منسوبًا إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية)، وهو أكبر بكثير من أقرانه في المنطقة، حسب تقديرات الوكالة.

قانون الدين العام على جدول الأعمال

أشارت الوكالة إلى أن الكويت لم تتمكن من إصدار دين منذ عام 2017، بسبب عدم وجود قانون جديد للدين العام. وأشارت إلى أن الحكومة الجديدة صرحت بأن هذا القانون لا يزال يُمثل أولوية لها، وتتوقع الوكالة التوصل إلى اتفاق بشأن القانون خلال السنة المالية 23/2024، بالرغم من صعوبة التيقن من ذلك. وأشارت إلى أن الحكومة ستظل قادرة على الوفاء بالتزامات خدمة الدين المحدودة في السنوات القادمة اعتمادًا على الأصول الموجودة لديها، حتى في حال عدم تمرير قانون الدين العام. ومع ذلك، فإن الصعوبات في تمرير القانون أجبرت الحكومة على الاعتماد على تدابير مؤقتة، وهو أمر غير معتاد بالنسبة لمستوى تصنيف دولة الكويت.

فائض الموازنة العامة

تتوقع الوكالة أن تسجل الموازنة العامة للدولة (بعد إضافة دخل الإستثمارات الحكومية) فائضًا بنسبة 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 22/2023 مدفوعًا ذلك بفضل ارتفاع كميات إنتاج النفط وأسعاره إلى نحو 95 دولارًا للبرميل. وتتوقع الوكالة انخفاض الإيرادات النفطية في السنتين الماليتين 23/2024 و24/2025 بافتراض أن متوسط أسعار النفط يساوي 79 و61 دولارًا أمريكيًا للبرميل في تلك السنتين، وبافتراض استقرار مستويات إنتاج النفط على نطاق واسع عند نحو 2.7 مليون برميل في اليوم. وسيؤدي هذا إلى تضييق فائض الميزانية إلى 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 23/2024 والعودة إلى العجز في السنة المالية 24/2025. كما تفترض الوكالة في توقعاتها انخفاضًا هامشيًا في الإنفاق الحكومي الاسمي إلى أقل من 23 مليار دينار كويتي، مدعومًا بالانخفاض التلقائي في دعم الوقود وضبط الإنفاق العام من خلال بعض بنود الميزانية في ظل انخفاض أسعار النفط.

كذلك تتوقع الوكالة أن يصل عجز الميزانية العامة (بدون حساب دخل الاستثمارات الحكومية) إلى نحو 2% و10% من الناتج المحلي الإجمالي في السنتين الماليتين 23/2024 و24/2025 على التوالي. كما تتوقع أن تصل نسبة خدمة الدين إلى أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتوافق إلى حد كبير مع الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة.

الاعتماد على النفط

أشارت الوكالة إلى أن نتائج الميزانية العامة لدولة الكويت شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط، حيث إن تغير متوسط سعر برميل النفط بنحو 10 دولارات أمريكية للبرميل (صعودًا أو هبوطًا) عن مستوى الافتراضات الأساسية للوكالة في عام 2023 من شأنه أن يُغير رصيد الموازنة العامة بنحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي (صعودًا أو هبوطًا)، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى. كما أن زيادة إنتاج النفط بنحو 100 ألف برميل يوميًا سيحقق فائضًا في رصيد الموازنة العامة بنحو 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي.الحوكمة

حصلت الكويت على درجة ملاءمة لمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG)، حيث حصلت على الدرجة "5" لكل من الاستقرار السياسي وحقوق وسيادة القانون والجودة المؤسسية والتنظيمية ومراقبة الفساد. وتحتل دولة الكويت مرتبة متوسطة عند 51 (من 100) في تصنيف مؤشرات الحوكمة البنك الدولي (WBGI).

حساسية التصنيف:

كما أشارت الوكالة في بيانها كذلك إلى أهم العوامل التي يُمكن أن تؤثّر سلبًا -بشكل فردي أو جماعي- على التصنيف الائتماني السيادي وذلك على النحو التالي:

- السمات الهيكلية: ظهور بوادر لزيادة الضغط على سيولة صندوق الاحتياطي العام في ظل عدم إقرار قانون جديد للدين العام، أو تشريع يسمح بالنفاذ إلى أصول صندوق الأجيال القادمة، أو قيام الحكومة بتدابير استثنائية لضمان استمرارها في الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر خدمة الدين.
- الأوضاع المالية والخارجية: التدهور الكبير في الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

كما بينت الوكالة أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجابًا -بشكل فردي أو جماعي- على التصنيف الائتماني السيادي وهي:

- المالية العامة: ظهور بوادر على قدرة الدولة على مواجهة التحديات المالية طويلة الأجل. على سبيل المثال، من خلال إجراءات لتنفيذ خطة واضحة للحد من العجز في الميزانية العامة للدولة تكون قادرة على الصمود أمام انخفاض أسعار النفط، فضلا عن اعتماد إستراتيجية تمويلية حكومية شفافة ومستدامة.

توقعات بانخفاض إجمالي الدين الحكومي إلى أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023/22

وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني

ظهور بوادر لزيادة الضغط على سيولة صندوق الاحتياطي العام في ظل عدم إقرار قانون جديد للدين العام

«بيتك» يوقع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وقع بيت التمويل الكويتي "بيتك" مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ لتعزيز انسجام أعماله مع أهداف التنمية المستدامة.

ووفق بيان "بيتك" أمس الأربعاء؛ فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيقدم الدعم الفني لتسهيل الاستثمارات التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، من خلال أدوات رئيسية كأهداف التنمية المستدامة، ومعايير تأثيرها، وإطار عمل الصكوك الخضراء.

وخلال حفل توقيع مذكرة التفاهم الذي أُقيم في معرض (KFH Auto)، الصديق للبيئة، أشار رئيس الإستراتيجية للمجموعة في "بيتك" فهد المخيزيم، إلى أن "بيتك" "يمضي قدُماً في جهود التمويل الأخضر من خلال توفير المزايا المالية والفنية للمبادرات التي تأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية وتخفيف انبعاثات الكربون.

وأكد فهد المخيزيم حرص "بيتك" على زيادة الاستثمار في الصكوك الخضراء من إجمالي محفظة التمويل والتوسع في ربط الاستثمارات بأهداف التنمية المستدامة.

فهد المخيزيم

وقال: "منذ تأسيس بيتك عامَ 1977 كأول بنك إسلامي في الكويت وكمؤسسة مالية إسلامية رائدة عالمياً، التزم البنك بأحكام الشريعة الإسلامية وقيمها الأخلاقية، وأطلق برنامج (Keep it Green) الذي نفذ تحت مظلته العديد من مبادرات الاستدامة، فضلاً عن الأشواط الطويلة التي قطعها في استراتيجية الاستدامة".

وأضاف "المخيزيم" أن "بيتك" أول بنك في الكويت يحصل على شهادة تقييم الاستدامة GSAS المستوى الذّهبي.

وأكد أنه من خلال الشراكات الفنية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيعمل "بيتك" على تكثيف جهوده لترسيخ الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة في محفظته الاستثمارية من خلال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وتوسيع نطاق إصدارات الصكوك الخضراء.

جلسة متباينة للبورصة.. و«العام» يرتفع 4.03 نقاط

جلسة متباينة للبورصة

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة في ختام تعاملات أمس الأربعاء؛ تزامناً مع تراجع 6 قطاعات يتقدمها الطاقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 4ر03 نقطة ليبلغ مستوى 7ر7213 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر06 في المئة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 7ر26 نقطة ليبلغ مستوى 7ر5612 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر48 في المئة من خلال تداول 2ر95 مليون سهم عبر 4036 صفقة نقدية بقيمة 2ر14 مليون دينار (نحو 43 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 6ر4 نقطة ليبلغ مستوى 8ر8000 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر05 في المئة من خلال تداول 3ر76 مليون سهم عبر 5214 صفقة بقيمة 2ر32 مليون دينار (نحو 17ر89 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 4ر15 نقطة ليبلغ مستوى 8ر5714 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر27 في المئة من خلال تداول 8ر80 مليون سهم عبر 2260 صفقة نقدية بقيمة 11ر10 مليون دينار (نحو 6ر30 مليون دولار).

وبلغت قيمة التداول في تلك الأثناء 46.66 مليون دينار، وزعت على 171.65 مليون سهم، بتنفيذ 9.25 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة تراجع 6 قطاعات على رأسها الطاقة بـ 0.72 %، بينما ارتفع 5 قطاعات يتقدمها الخدمات المالية بنحو 0.84 %، واستقر قطاعان آخران.

وتصدر سهم "مراكز" القائمة الخضراء بـ 14.36 %، بينما جاء "صلبوخ" الأكثر انخفاضاً بـ 8.81 %.

وبشأن الأنشط تداولا؛ جاء "أعيان" المرتفع 5.80 % على رأس الكميات بـ 30.50 مليون سهم، بينما تقدم "بيتك" السيولة بقيمة 10.08 مليون دينار، بانخفاض 0.24 %.

«المنار» تبحث شراء حصة في شركة مساهمة غير مدرجة

يناقش مجلس إدارة شركة المنار للتمويل والإجارة، خلال اجتماعه اليوم الخميس؛ فرصة استثمارية من خلال شراء حصة في شركة مساهمة غير مدرجة.

ووفق بيان لبورصة الكويت، أمس الأربعاء، أكدت الشركة عدم وجو أثر مالي في الوقت الحالي.

يُشار إلى أن أرباح شركة المنار للتمويل والإجارة قفزت في الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 224.31% لتسجل 632.24 ألف دينار، مقابل 194.95 ألف دينار ربح الربع الثالث من عام 2021.